

## اجتماع تحوّل إلى مؤتمر صحافيّ ومنير لم يخلُ من النبرة العالية

## المستأجرون القدامى: إلى الشارع اليوم قبل التشرّد فيه غداً



(أكرم عبد الخالق)

خلال الاجتماع في وطني المصيطبة أمس

هذا القانون الكارثية تفوق ما نجم عن الاعتداءات والحروب «الإسرائيلية» والحرب الأهلية على حدّ سواء، وطاولت اللبنانيين من خلال التهجير والغرز الطائفي والفقر الاجتماعي والمعاذرة الإنسانية».

ودعا البيان «جماهير المستأجرين وعائلاتهم إلى التحرك دفاعاً عن حق عائلاتهم في السكن والنزول إلى الشارع والمشاركة في الاعتصام الشعبي في وسط بيروت في العاشرة قبل ظهر الأربعاء المقبل في 9 نيسان، استنكاراً للجريمة النكراء التي أقدم عليها المجلس النيابي والغى حقوقاً مكتسبة أقرتها لهم كل قوانين الإيجارات السابقة، خصوصاً تعويض الإخلاء، وفرض عليهم زيادات جائرة لا قدرة لهم على دفعها، والعاجز عن دفعها لا خيار أمامه سوى التشرّد أو الهجرة قسراً».

وأعلن عن اجتماع تحضيري، يعقد في الرابعة والنصف من بعد ظهر الاثنين المقبل في 7 نيسان، في مقر الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان من أجل إنجاح التحرك. وقرّر المجتمعون الدعوة إلى مؤتمر وطني للمستأجرين، تناقش خلاله خطة تحرك شاملة وتقرّ، انطلاقاً من حقهم في استخدام كل الوسائل والأساليب المشروعة التي يكفلها الدستور، حماية لعائلاتهم من التشرّد والتهجير، ومن أجل صون السلم الأهلي والاجتماعي، على أن يُحدّد موعد لاحقاً.

وختم البيان: «إن المستأجرين لن يقبلوا بأن يكونوا مشرّدين أو مهجرين في وطنهم، ولهم كل الحق في أن يكون لهم مسكن، وهم مدعوون إلى ممارسة مسؤولياتهم وحقوقهم وواجبهم الإنساني والوطني حيال أسرهم وعائلاتهم. ولأنهم أصحاب حقوق مشروعة، فإنهم قادرون على إسقاط القانون الأسود وإحباط الكارثة ومنعها».

## تباين

خلال المداخلات في الاجتماع، علت نبرة المتحدثين، حتّى أنّ بعضهم خال نفسه خطيباً أمام مليونيات من المتحدثين، وقد يُبَرِّز ذلك لأن إقرار هذا القانون من وجهة نظرهم كارثة حقيقية، وهم يعبرون عن وجعهم وسخطهم. لكن المفارقة، كمنّت في التباين بين آراء المسؤولين عن تنظيم هذا الاجتماع. فمنهم من دعا إلى الاعتصام يوم الأربعاء المقبل كما جاء في البيان، ومنهم من ارتأى تغيير مكان الاعتصام، أو تعدّد مكنته، في حين ذهب آخرون إلى تجييش الحضور طالباً منهم النزول حالاً إلى الشارع... «والقصة ما بقا بدها»!

المستأجرون القدامى دعوا للنزول إلى الشارع، والتصموا «رافقة» الرئيس سليمان، كي لا يُتشرّدوا في هذا الشارع، فهل يوقع سليمان؟

## أ. ط.

إنّها علّة اللعل، التي لم يعرف مشرّعو المجلس النيابي سبباً إلى معالجتها. مشروع قانوني يُجترَح هنا، وآخر ينام في دمهاليز الجوارير هناك، ليظهر ثالث وربما رابع وخامس، بينما الحلول لا تنصف المالكين ولا المستأجرين القدامى.

منذ أيام قليلة، أقرّ مجلس النواب قانون الإيجارات الجديد بمادة وحيدة، معتمداً على ما قرّرت لجنة الإدارة والعدل النيابية من تعديلات على مشروع الحكومة. ومفاعيل هذا القانون تطاول حوالي مئة ألف أسرة لبنانية. يبدأ القانون بإيجار الأماكّن السكنية وأحكام خاصة بما سُمّي «صندوق المساعداة»، والمستفيدين من تقديماته، باستثناء الذين استأجروا وفق أحكام القانونين 67/29 و74/10، أي الابنية التي كانت تعتبر فخمة.

وإذا كان المالكون قد سُبرّوا بهذا القانون في مكان ما، فإنّ المستأجرين اعتبروه حكماً بالتشريد عليهم وعلى أسرهم. فثارت ثائرتهم، وأعلنوا التصعيد، ونادوا بواد هذا القانون قبل أن يبصر النور رسمياً، وباللغة الرسمية اللبنانية، قبل أن يوقع عليه رئيس الجمهورية ميشال سليمان، فيصبح نافذاً.

أمس، كانت خطوة تمهيدية للتصعيد. في الدعوة كتب اجتماع اللجنة المتابعة في المؤتمر الوطني للمستأجرين القدامى في مقر الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين - وطني المصيطبة. وفعلاً اتى المستأجرون من أماكن عديدة، وغضت بهم القاعة، لكن الاجتماع ما لبث أن تحوّل إلى مؤتمر صحافيّ، لا بل لإمبر خطابي، لم تخل الكلمات فيه من النبرة العالية والتجييش. وكادت تنفث الامور من أيدي المنظمين، إذ كاد يؤدّي التجييش إلى «نزلة عفوية عالشارع».

## معضلة تشبه الشيب

يدخل المستأجرون القدامى، ومن سمام تعرف وجعهم، عتق معضلتهم، لا بل سخطهم. بعضهم تجاوز السبعين، والقلّة القليلة من الشباب الذين اتخذوا صفة «الورثة». قبل بدء الاجتماع، تحفّر الاحاديث الجانبية التي تتشابه كثيراً، فالقضية واحدة. واحد منهم يقول: «الاجتماعات والمؤتمرات والبيانات لا تفيد، نحن اليوم بحاجة للنزول إلى الشارع»، ولا يتردّد بتحفيظ غيره على الاقتداء بالمياومين ومتطوعي الدفاع المدني والمعلمين.

يردّ آخرون: «ماذا فعلنا للناس كي نزل إلى الشارع؟ المناشدة الأخلاقية لا تكفي وحدها، والاقوال لا تنفع إن لم تقترن بالأفعال».

## من دون نشيد

يكتلم مشهد امتلاء القاعة، وإذا يقرب موعد افتتاح الاجتماع، يبدأ رئيس الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين كاسترو عبد الله حديثه معلناً أنّ الاجتماع سيفتتح من دون النشيد الوطني اللبناني، وذلك «احتجاجاً على تهجيرنا من كل حيّ وميمني ومدينة، واحتجاجاً على النواب، وعلينا نحن أنفسنا لأننا نيام ولا نرفع الصوت، بل لتلجأ إلى طوقنا ونوابنا ووزرائنا وأحزابنا، والمؤسف أنهم كلهم باعونا».

وقال: «لقد اتفق النواب وصوّتوا بنشبه الإجماع، وبمادة وحيدة، على كيفية طرد أكثر من مئة ألف عائلة من المساكن التي تاويها، عدا عن عشرات الألاف من أصحاب المهن والحرف الصغيرة والحوانيت، أي أكثر من ربع المواطنين الذين لن يستطيعوا دفع الدبالات البيهاطة المحددة في قانون الإيجار، وسيدجون أنفسهم في الشارع أو سيقتدون، عاجلاً أم آجلاً، مصدر زرقهم. وحاول النواب نذر الرماد في العيون عبر إختلاق صندوق للتعويضات يخذى من إقرار ضرائب جديدة غير مباشرة، إن نصيب سوى المواطنين في الطبقات المعوزة والكادحة».

وأضاف: «سبح لنا أن أشرنا، منذ نهاية مأساة الحرب

## أذار يسجل تراجعاً جديداً في اقتصاد القطاع الخاص

## في مستويات الإنتاج والأعمال الجديدة والتوظيف

أظهرت نتائج مؤشر الأعمال للبنان BLOM PMI تراجعاً جديداً لاقتصاد القطاع الخاص خلال شهر آذار الفائت، بحسب ما أظهره مؤشر الأعمال BLOM PMI الصادر أمس عن Blominvest Bank. وبناءً على نتائج المسح الذي أجري في شهر آذار، سجل المؤشر 46.2 نقطة، محققاً بذلك ارتفاعاً بسيطاً عن قراءة شهر شباط 45.5 نقطة، لأنه لا يزال دون الـ50 نقطة وهو المستوى الذي يفصل النمو عن الانكماش.

وأشارت نتائج المسح التي تشمل المؤشرات الحيوية لنشاط شركات القطاع الخاص إلى تراجع حاد في الإنتاج وحجم الطلبات الجديدة الواردة إلى الشركات من عملائها في لبنان والخارج على حدّ سواء، كما بيّنت تراجعاً بسيطاً في مستوى التوظيف.

وإذا تجدر الإشارة إلى أنه تمّ جمع البيانات من 12 آذار الفائت إلى 25 منه، تضمن هذا التقرير نتائج المسح الشهري السادس حول النشاط

## إعلان إلى مساهمي الشركة اللبنانية لإنماء السياحة والتفريك ش.م.ل.

تبعاً لقرار الجمعية العمومية المنعقدة بتاريخ 2014/3/29 تتشرف الشركة بإعلام حضرات المساهمين بأنها ستقوم ابتداء من يوم الخميس الموافق 2014/4/10 بتوزيع الأرباح العائدة إلى الأسهم، والبالغة صافي /1750/ل.ل. ألف وسبعماية وخمسين ليرة لبنانية لكل سهم.

لذلك يقتضي حضوركم إلى مركز الشركة في حارة صخر لقيض أنصبة الأرباح العائدة لأسهمكم لقاء تسليم الإدارة القسمة رقم 12.

مجلس الإدارة

## البناء

## افتتح اليوم الوطني للصناعات الغذائية

## الحاج حسن: واجب وطني الالتزام بالمواصفات وسلامة الغذاء



الحاج حسن في افتتاح يوم الصناعات الغذائية

والتطوير بشكل إعفاء حتى نسبة 5 في المئة من حجم أعمالها. وسنرشد دور معهد البحوث الصناعية، وبرنامج إنجازات البحوث الصناعية «ليرا» بالتعاون مع الجامعات، للمساعدة على وضع خطة واضحة للبحث العلمي. وقد بحثت مع سفيرة الاتحاد الأوروبي أنجيلينا إيخورست في مواضيع عدّة لتعزيز سبل التعاون ودعم القطاع الصناعي في لبنان، وأبرز هذه النقاط كانت تطوير القدرات الإدارية والتخيطية لوزارة الصناعة والمواصفات.

ودعا الحاج حسن الصناعيين إلى مواصلة «التزامهم الكامل بالمواصفات والمعايير اللبنانية وبشروط سلامة الغذاء، والمخالفين إلى التوقف المخالفات التي تضّر بالمواطن والاقتصاد»، مشيراً إلى «أن الالتزام بالمواصفات وسلامة الغذاء ليس اختيارياً، بل هو واجب وطني ومهني وأخلاقي مفروض على جميع المعنيين بذلك. كما دعا إلى «وضع لوائح إيجابية وسلبية بالاتجاهين الوطنية، وهذا ما تلجأ إليه كل الدول». وقال: إنّ الناتج المحلي في لبنان أقل من 50 مليار دولار، والعجز التجاري السنوي نحو 10 مليارات، «فهل يجوز أن يساوي عجزنا التجاري في خمس سنوات حجج ناتجنا المحلي خلال عام كامل؟ كيف سنبنى اقتصاداً سليماً إذا استمرينا في هذا النهج؟»

وقال: نحن في عالم تزداد فيه المنافسة الداخلية والخارجية، أي بين الذي ينافسنا في أسواقنا، ومن تنافسه في أسواقه. ورغم أنّ الصناعات الغذائية في لبنان تعدّ من الصناعات الرائدة والقادرة على المنافسة، إلا أنها في حاجة إلى تطوير دائم لتقوية قدراتها التنافسية. ولكن أمام كلفة الإنتاج المرتفعة والتي تستعمل على خفضها، وإمام المنافسة وحجم سوقنا في لبنان والخارج، لا بدّ من التشجيع على الابتكار والتطوير والاستثمار في هذا القطاع.

وأضاف: إنني أتيني المشروع المقدم إلى وزارة المال بالنسبة لإعطاء حوافز للمؤسسات التي تقوم بالأبحاث

هذا وزير الصناعة حسين الحاج حسن الصناعيين على الصناعات الغذائية. وقال: «نحن في عالم تزداد فيه المنافسة الداخلية والخارجية، أي بين الذي ينافسنا في أسواقنا، ومن تنافسه في أسواقه. ورغم أنّ الصناعات الغذائية في لبنان تعدّ من الصناعات الرائدة والقادرة على المنافسة، إلا أنها في حاجة إلى تطوير دائم لتقوية قدراتها التنافسية. ولكن أمام كلفة الإنتاج المرتفعة والتي تستعمل على خفضها، وإمام المنافسة وحجم سوقنا في لبنان والخارج، لا بدّ من التشجيع على الابتكار والتطوير والاستثمار في هذا القطاع».

وقال: نحن في عالم تزداد فيه المنافسة الداخلية والخارجية، أي بين الذي ينافسنا في أسواقنا، ومن تنافسه في أسواقه. ورغم أنّ الصناعات الغذائية في لبنان تعدّ من الصناعات الرائدة والقادرة على المنافسة، إلا أنها في حاجة إلى تطوير دائم لتقوية قدراتها التنافسية. ولكن أمام كلفة الإنتاج المرتفعة والتي تستعمل على خفضها، وإمام المنافسة وحجم سوقنا في لبنان والخارج، لا بدّ من التشجيع على الابتكار والتطوير والاستثمار في هذا القطاع».

وقال: نحن في عالم تزداد فيه المنافسة الداخلية والخارجية، أي بين الذي ينافسنا في أسواقنا، ومن تنافسه في أسواقه. ورغم أنّ الصناعات الغذائية في لبنان تعدّ من الصناعات الرائدة والقادرة على المنافسة، إلا أنها في حاجة إلى تطوير دائم لتقوية قدراتها التنافسية. ولكن أمام كلفة الإنتاج المرتفعة والتي تستعمل على خفضها، وإمام المنافسة وحجم سوقنا في لبنان والخارج، لا بدّ من التشجيع على الابتكار والتطوير والاستثمار في هذا القطاع».

وقال: نحن في عالم تزداد فيه المنافسة الداخلية والخارجية، أي بين الذي ينافسنا في أسواقنا، ومن تنافسه في أسواقه. ورغم أنّ الصناعات الغذائية في لبنان تعدّ من الصناعات الرائدة والقادرة على المنافسة، إلا أنها في حاجة إلى تطوير دائم لتقوية قدراتها التنافسية. ولكن أمام كلفة الإنتاج المرتفعة والتي تستعمل على خفضها، وإمام المنافسة وحجم سوقنا في لبنان والخارج، لا بدّ من التشجيع على الابتكار والتطوير والاستثمار في هذا القطاع».

وقال: نحن في عالم تزداد فيه المنافسة الداخلية والخارجية، أي بين الذي ينافسنا في أسواقنا، ومن تنافسه في أسواقه. ورغم أنّ الصناعات الغذائية في لبنان تعدّ من الصناعات الرائدة والقادرة على المنافسة، إلا أنها في حاجة إلى تطوير دائم لتقوية قدراتها التنافسية. ولكن أمام كلفة الإنتاج المرتفعة والتي تستعمل على خفضها، وإمام المنافسة وحجم سوقنا في لبنان والخارج، لا بدّ من التشجيع على الابتكار والتطوير والاستثمار في هذا القطاع».

وقال: نحن في عالم تزداد فيه المنافسة الداخلية والخارجية، أي بين الذي ينافسنا في أسواقنا، ومن تنافسه في أسواقه. ورغم أنّ الصناعات الغذائية في لبنان تعدّ من الصناعات الرائدة والقادرة على المنافسة، إلا أنها في حاجة إلى تطوير دائم لتقوية قدراتها التنافسية. ولكن أمام كلفة الإنتاج المرتفعة والتي تستعمل على خفضها، وإمام المنافسة وحجم سوقنا في لبنان والخارج، لا بدّ من التشجيع على الابتكار والتطوير والاستثمار في هذا القطاع».

وقال: نحن في عالم تزداد فيه المنافسة الداخلية والخارجية، أي بين الذي ينافسنا في أسواقنا، ومن تنافسه في أسواقه. ورغم أنّ الصناعات الغذائية في لبنان تعدّ من الصناعات الرائدة والقادرة على المنافسة، إلا أنها في حاجة إلى تطوير دائم لتقوية قدراتها التنافسية. ولكن أمام كلفة الإنتاج المرتفعة والتي تستعمل على خفضها، وإمام المنافسة وحجم سوقنا في لبنان والخارج، لا بدّ من التشجيع على الابتكار والتطوير والاستثمار في هذا القطاع».

وقال: نحن في عالم تزداد فيه المنافسة الداخلية والخارجية، أي بين الذي ينافسنا في أسواقنا، ومن تنافسه في أسواقه. ورغم أنّ الصناعات الغذائية في لبنان تعدّ من الصناعات الرائدة والقادرة على المنافسة، إلا أنها في حاجة إلى تطوير دائم لتقوية قدراتها التنافسية. ولكن أمام كلفة الإنتاج المرتفعة والتي تستعمل على خفضها، وإمام المنافسة وحجم سوقنا في لبنان والخارج، لا بدّ من التشجيع على الابتكار والتطوير والاستثمار في هذا القطاع».

وقال: نحن في عالم تزداد فيه المنافسة الداخلية والخارجية، أي بين الذي ينافسنا في أسواقنا، ومن تنافسه في أسواقه. ورغم أنّ الصناعات الغذائية في لبنان تعدّ من الصناعات الرائدة والقادرة على المنافسة، إلا أنها في حاجة إلى تطوير دائم لتقوية قدراتها التنافسية. ولكن أمام كلفة الإنتاج المرتفعة والتي تستعمل على خفضها، وإمام المنافسة وحجم سوقنا في لبنان والخارج، لا بدّ من التشجيع على الابتكار والتطوير والاستثمار في هذا القطاع».

وقال: نحن في عالم تزداد فيه المنافسة الداخلية والخارجية، أي بين الذي ينافسنا في أسواقنا، ومن تنافسه في أسواقه. ورغم أنّ الصناعات الغذائية في لبنان تعدّ من الصناعات الرائدة والقادرة على المنافسة، إلا أنها في حاجة إلى تطوير دائم لتقوية قدراتها التنافسية. ولكن أمام كلفة الإنتاج المرتفعة والتي تستعمل على خفضها، وإمام المنافسة وحجم سوقنا في لبنان والخارج، لا بدّ من التشجيع على الابتكار والتطوير والاستثمار في هذا القطاع».

وقال: نحن في عالم تزداد فيه المنافسة الداخلية والخارجية، أي بين الذي ينافسنا في أسواقنا، ومن تنافسه في أسواقه. ورغم أنّ الصناعات الغذائية في لبنان تعدّ من الصناعات الرائدة والقادرة على المنافسة، إلا أنها في حاجة إلى تطوير دائم لتقوية قدراتها التنافسية. ولكن أمام كلفة الإنتاج المرتفعة والتي تستعمل على خفضها، وإمام المنافسة وحجم سوقنا في لبنان والخارج، لا بدّ من التشجيع على الابتكار والتطوير والاستثمار في هذا القطاع».

## مزارعو البقاع يطالبون بوضع برنامج

## منهجيّ لمواجهة التقلبات المناخية



(أحمد موسى)

خلال الاجتماع الزراعي في ريباق

التدخل لمساندة القطاع الزراعي والعمل على إقرار التعويضات المناسبة، مؤكداً على ضرورة «إقامة السدود وبرك التخزين ومراقبة استخدام المياه الجوفية ومياه الشفة وكذلك مياه الزراعة والصناعة وتنظيمها، وإقامة محطات لتكرير المياه المبتذلة التي يمكن استخدامها في ريّ المزروعات».

## الخطيب

وفي هذا الإطار، طلب الخطيب من الحكومة ووزارة الزراعة أن «تحتا الهيئة العليا للإغاثة على

المتضررين ووضع برنامج منهجي لمواجهة التقلبات المناخية»، داعياً جميع المزارعين إلى اجتماع مركزي في غرفة التجارة في زحلة ظهر غد السبت.

وكشف ترشيحي عن تضرر الأشجار الخمرمة والخضار ومساحات واسعة من الأراضي المزروعة بالشعير والقمح، «بسبب مشكلة انحباس الأمطار التي لم تتعدّ نسبتها 30 في المئة من المعدل العام».

كما طالب وزارة الزراعة «بتحمّل مسؤولياتها والإيعاز للهيئة العليا للإغاثة بتقدير الأضرار ومساعدة

الآتي: «كما هو الحال خلال الشهور الأخيرة، فقد ألت الحوادث الأمنية بظلالها على الأداء الاقتصادي خلال شهر آذار، حيث هبطت مستويات الإنتاج وتراجع زخم الأعمال الجديدة. واستمر هبوط الأعمال الجديدة ونشاط الأعمال بمعدلات حادة، مع الإشارة إلى أنّ نسبة التراجع المسجلة في شهر آذار هي الأخفض خلال هذه السنة».

إضافة إلى ذلك، سجّل انكماش جديد في الطلبات الجديدة الواردة من الخارج وذلك للشهر الثالث على التوالي. وتماشياً مع تراجع حجم الطلبات الواردة إليها، قامت شركات القطاع الخاص اللبناني بخفض مستويات التوظيف لديها بشكل طفيف خلال شهر آذار. وأدى ذلك إلى تراجع التوظيف في القطاع الخاص للشهر الثاني على التوالي. ولكن ظل مستوى التوظيف كافيًا لإنهاء مزيد من الأعمال غير المُتجذرة، كما سبق ولوحظ على مدار الربع الأول من العام.

## لا تزال الآثار غير المباشرة للازمة في سورية تمثل العامل الرئيسي الذي يؤثر سلباً في الاقتصاد اللبناني

46.2 نقطة، محققاً بذلك ارتفاعاً طفيفاً عن قراءة شهر شباط 45.5 نقطة. إلا أنه لا يزال يشير إلى تدهور جديد في الظروف التشغيلية لدى اقتصاد القطاع الخاص اللبناني وسجل المؤشر الرئيسي متوسط 45.5 نقطة خلال الربع الأول من العام ككل، أقل من القراءة المسجلة في الشهور الثلاثة الأخيرة من عام 2013 والتي كانت 47.7 نقطة.

وتعليقاً على نتائج الاستبيان الأخيرة، قال رئيس قسم الأبحاث لدى BLOMINVEST BANK مروان مخايل: استمر التدهور في الظروف التشغيلية خلال شهر آذار ولكن بمعدل أبطأ. ولا تزال الآثار غير المباشرة للازمة في سورية تمثل العامل الرئيسي الذي يؤثر سلباً على الاقتصاد اللبناني.

وانعكست معاناة قطاع السياحة سلباً على قطاعات أخرى وخصوصاً البيع بالجملة والتجزئة والفنادق والمطاعم. ويemتل الإنتاج والطلب الجديدة مؤشراً فرعيين الأكثر تأثراً في هذه القطاعات. وسيستعدّ تحسين مؤشر مدراء المشتريات خلال الأشهر المقبلة، على التطورات الأملية وكذلك على اقتراب مواعيد الاستحقاقات السياسية مثل الانتخابات الرئاسية والبرلمانية. وجاءت النتائج الرئيسية لاستبيان شهر آذار على النحو